



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

المسؤولية الجنائية الفردية للقائد العسكري عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني

رسالة تقدم بها الطالب

علي جواد كاظم روضان التميمي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الدكتور أحمد عبد الرزاق هضم المعيني

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

في كلية الحقوق جامعة النهرين

م2020

ـ 1442 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

لَوْقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللّٰهَ لَا
يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة الآية (190)

الحمد لله

اللهى لا يطيب الليل إلا بذكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

(نبينا محمد صلى الله عليه وآله)

إلى آل بيته، ومعدن الرسالة أهل البيت (عليهم السلام)

سادتي وقادتي

إلى روحها الطاهرة السابحة في عالم الخلود رحمة الله وأسكنها فسيح جناته ...

أمي إلى سendi في الحياة والنور الذي به اهتدي ... أبي

إلى من كانت خير عون لي ... زوجتي

إلى أباي منتظري، نرجس، أمانى

إلى كل أخوتي وأخواتي

أهدي هذا العمل

اللَّهُمَّ إِنِّي بِكُوْنِي بِعِزْمَتِكَ
أَسْأَلُكُمْ مُؤْمِنًا

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلال وجهه الكريم، وبسلطانه العظيم، أحمد الله واسجد له شكرًا على ما هدانا إليه وما أنعم علينا به من نعم لو حاولنا عدها لما احصيناها، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أشرف المرسلين محمد وعلى آلـه الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى استاذي الدكتور أحمد عبد الرزاق هضم لقبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى دعمه ومساندته لي طيلة فترة البحث والتي كان لها الأثر الكبير في التخفيف عن صعوبات ومشقات العمل. جزاه الله خير الجزاء.

وأقدم شكري وتقديرني إلى جميع أساتذتي الأفاضل وعمادة معهد العلوم للدراسات العليا. كما أتقدم بالشكر الجزييل والعرفان إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقررين لما سيبدونه من مقتراحات قيمة تهدف إلى تصويب ما يرد في هذه الرسالة من خطأ والى الارتقاء بها.

الباحث
علي جواد كاظم

المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	إلآية القرآنية
ب	الإهادء
ت	شکر و عرفان
ث	المحتويات
4-1	المقدمة
5	المبحث تمھیدي
6	مفهوم القيادة العسكرية
12-6	المطلب الأول
16-12	تعريف القيادة العسكرية
16	الفرع الأول
21-16	أنواع القيادة العسكرية
36-21	المطلب الثاني
27	تعريف القائد العسكري
27	الفرع الثاني
27	صفات القائد العسكري
27	واجبات القائد العسكري
27	الفصل الأول
27	الواجبات قبل الهجوم و اثناؤه
28	المبحث الأول
31-28	اتخاذ الاحتياطات المستطاعة
34-31	المطلب الاول
35-34	تعريف الاحتياطات المستطاعة
35-34	الفرع الثاني
46-35	تحديد الأهداف العسكرية واختيار وسائل القتال
46-35	المطلب الثاني
48-46	تحديد الأهداف العسكرية واختيار وسائل القتال
48-46	الفرع الأول
50-48	إلغاء الهجوم أو تعليقه او وقفه
50-48	الفرع الثاني
51	توجيه إنذار مسبق
51	الفرع الثالث
51	واجبات القائد العسكري أثناء الهجوم
57-51	المطلب الثالث
57-51	واجب القائد العسكري بالنسبة للطرف المهاجم
63-58	الفرع الأول
64	واجب القائد العسكري بالنسبة للطرف المدافع
64	الفرع الثاني
65	واجب المنع والقمع
65	المبحث الثاني
71-65	واجب المنع والقمع
71-65	الفرع الأول
81-72	توجيه المقاتلين
81-72	الفرع الثاني
82	تحديد سلوك المقاتلين
82	المطلب الثاني
84-82	واجب القمع
84-82	الفرع الأول
87-84	ابلاغ السلطات عن الانتهاك
87-84	الفرع الثاني
87	اتخاذ العقوبات التأديبية المناسبة
87	المطلب الثالث
93-87	واجبات القائد العسكري الأخرى
93-87	الفرع الأول
99-93	حماية فرق أغاثة المدنيين
99-93	الفرع الثاني
	إزالة مخلفات المعركة

100	اثر مسؤولية القائد العسكري	الفصل الثاني
101	مفهوم مسؤولية القائد العسكري	المبحث الأول
101	تعريف المسؤولية الجنائية الفردية الدولية للقائد العسكري وعناصرها	المطلب الأول
107-102	تعريف المسؤولية الجنائية الفردية	الفرع الأول
113-107	عناصر قيام المسؤولية الجنائية الفردية للقائد العسكري	الفرع الثاني
113	المسؤولية الجنائية للقائد العسكري في حالة العلم وتنفيذ أوامر الرؤوساء	المطلب الثاني
117-114	مسؤولية القائد العسكري في حالة العلم	الفرع الأول
122-117	مسؤولية القائد العسكري في تنفيذ أوامر الرؤوساء	الفرع الثاني
123-122	موانع المسؤولية الجنائية للقائد العسكري	المطلب الثالث
124-123	موانع المسؤولية الجنائية الفردية في الانظمة العسكرية	الفرع الأول
129-124	موانع المسؤولية الجنائية الفردية في نظام المحكمة الجنائية الدولية	الفرع الثاني
130	موقف القضاء الجنائي الدولي من مسؤولية القائد العسكري	المبحث الثاني
130	موقف محكمتي نورنبرغ وطوكيو	المطلب الأول
135-131	موقف محكمة نورنبرغ	الفرع الأول
138-135	موقف محكمة طوكيو	الفرع الثاني
139-138	موقف محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا	المطلب الثاني
143-139	موقف محكمة يوغسلافيا السابقة	الفرع الأول
145-143	موقف محكمة رواندا	الفرع الثاني
146-145	موقف المحكمة الجنائية الدولية واحكامها	المطلب الثالث
151-146	مسؤولية القائد العسكري وفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة	الفرع الأول
157-152	مسؤولية القائد العسكري في قضاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة	الفرع الثاني
158		الخاتمة
159		المصادر

المستخلص

ليس البحث في مجال المسؤولية الجنائية الفردية حديثاً، وعلى الرغم من وجود دراسات عدّة في هذا المجال فإن بعض جوانبه يكتنفها الغموض والتساؤلات التي تحتاج إلى توضيح، وقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها توضيح جانب من تلك المسؤولية وهي مسؤولية القائد العسكري، ودوره في التسلسل القيادي فهو المعنى الأول والمخاطب أثناء إدارة العمليات القتالية، فضلاً عن بيان الاجراءات والقواعد الواجب الالتزام بها في إطار القانون الدولي الإنساني قبل النزاع المسلح وأثناءه وبعده على أنها ضرورة عسكرية، فيجب تحديد الانتهاكات التي تحمل القائد العسكري المسؤولية الجنائية الناجمة عن مخالفة تلك الاجراءات والقواعد، وبيننا في دراستنا أنَّ القائد العسكري ينبغي له أن يبذل جهداً مضاعفاً ضمن إطار قانوني في تنظيم سلوك المقاتلين وضبطه باتجاه عدم مهاجمة الأفراد الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية من الفئات المحمية، فضلاً عن حظر استهداف حتى المقاتل الذي توقف عن القتال بسبب الجرح أو الاستسلام.

إن التعدي على الاعتبارات الإنسانية أثناء النزاع المسلح يجب أن لا يفسر على أنه ضرورة عسكرية، إنما تقتصر على حالات خاصة ضمن شروط ومحددات على أن تكون ذات مزيَّة عسكرية تفوق بكثير ما قد يتوقع من أضرار وخسائر، وأنَّ أي سلاح لم يتم حظره في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لا يعني أنه مباح استخدامه، وهذا قيد على وسائل القتال واساليبه حيث ينبغي أن تكون مطابقة للقيم الإنسانية والضمير العام، وستتناول مسؤولية القائد حتى في حال التفاسُر أو الإهمال عن متابعة سلوك مقاتليه فيما يتعلق بالالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، وكيف يخضع المسؤولون عن ارتكاب الجرائم للقانون لابد من وجود عقاب جنائي، وعليه استعرضنا المسؤولية الجنائية الشخصية عبر التطبيقات العملية في المحاكم الدولية السابقة (نورنبرغ ، طوكيو) و(يوغسلافيا، رواندا) على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها لأنَّ الدولة هي المعنية والمخطابة، ليس الفرد إِلَّا أنها كان لأحكامها الأثر في إقرار تلك المسؤولية للقائد العسكري حيث استندت المسؤولية على مجموعة من العناصر، وهي علاقة القائد بمروسيه وكذلك علمه بوقوع جريمة أو على شك أن ترتكب جريمة فضلاً عن إهماله لاتخاذ التدابير الازمة في متابعة مرؤوسه لمنع الجرائم، وفي النهاية تحقق حل المجتمع الدولي في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية "العدالة الدائمة" كي تكون رادعاً لمنع ارتكاب انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني، وعدم افلات مرتكبها من العقاب مهما كان منصبه وإنصاف ذوي الضحايا، وتم توضيح الدفع التي أثيرة أثناء المحاكمات منها الحصانة أو تنفيذ أوامر الرؤوساء.

وعدم العلم تبرير القادة لجرائمهم المرتكبة وذلك بتحميل الدولة المسؤولية الجنائية عن أفعالهم وأفعال مرؤوسיהם أثناء سير الأعمال العدائية، وبيان رد المحكمة على تلك الدفوع، وعدم الأخذ بها لإقرار مسؤوليتهم عن الجرائم، وقد تناولنا موضوع الدراسة عبر مبحث تمهدٍ يوضح مفهوم القيادة العسكرية وتعريف القائد العسكري، فضلاً عن فصلين يتضمن الأول واجبات القائد العسكري بالنسبة لطرف في النزاع المهاجم والقائد الذي يرد على الهجوم، واتخاذ الاحتياطات المستطاعة لتجنب الانتهاكات، وكذلك ينبغي أن يكون مبدأ التوازن حاضراً في ذهن القائد بين الضرورة العسكرية وما تمليه عليه الاعتبارات الإنسانية وفي جميع الأحوال ينبغي تغليب الاعتبارات الإنسانية في معظم الظروف، وفي الفصل الثاني الأثر المترتب على القائد العسكري في حال مخالفة قواعد القانون الدولي الإنساني، وفي الختام تم التوصل؛ لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤكد على وجوب مثول مجرمي الحرب من القادة العسكريين أمام المحكمة الجنائية الدولية.